معادلة الأمن والوحدة الوطنية في العراق

بين الواقع والطموح

الدكتور

طه حميد حسن العنبكي

أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية المساعد

كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية

مقدمة: لامراء تشكل الوحدة الوطنية دعامة أساسية وضمان لأمن المجتمع والدولة معاً،فكلما كان المجتمع متماسكاً ومتعايشاً كلما كان آمناً،والعكس صحيح،كلما كانت وحدة المجتمع هشة تتفوق فيها الولاءات والانتماءات الفرعية على الولاء للوطن والأمة،كلما كان من السهل اختراق المجتمع وتمزيق أوصاله من قبل القوى المعادية من خلال تغذية الكراهية والأحقاد وتأجيج التخندق الطائفي أو الديني أو القومي،ولنا في التجربة المريرة التي مر بها بلدنا في السنوات السابقة أبرز مثال-سنتي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ على وجه الخصوص-إذ عانى الشعب العراقي بكل أطيافه من تداعيات الحرب الطائفية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من أبناء هذا الشعب نتيجة القتل على الهوية،فضلاً على التهجير القسري وتدمير المساكن والممتلكات،وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون والنظام.

وبالمحصلة كادت وحدة الشعب والبلد تتمزق لولا الصحوة التي حركت ضمائر أبناء العشائر من هذا الشعب- في محافظة الأنبار على وجه الخصوص- وبإسناد ودعم من الحكومة التي شرعت في تطبيق خطة فرض القانون التي شملت معظم محافظات العراق،وكل ذلك أسهم بلا أدنى شك في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي،بعد القضاء على معظم الخارجين على القانون،وتقليص نشاطات المسلحين إلى حد كبير،وعلى ذلك عاد الأمن إلى مدن عراقية كثيرة كانت قد تحولت إلى مدن أشباح غابت عنها الحياة بالمطلق لأنها كانت تحت سيطرة المسلحين،وعلى ذلك كانت تلك المدن تعد ساقطة عسكرياً.

ولكن على الرغم مما تتحقق في مجال الأمن للمجتمع العراقي لكنه لم يصل إلى مرحلة الاطمئنان التام وذلك بفعل وجود تحديات كثيرة مازالت تحدق به،لذا تعد هذه الورقة بمثابة محاولة للبحث في أفضل السبل للوصول إلى تلك الغاية:العمل على تحقيق الأمن المطلق للمجتمع العراقي وذلك من خلال سبل عدة،وينبغي

أن يجري بالتزامن مع العمل على بناء وتعزيز الوحدة الوطنية كونها تعد أفضل سبيل للوصول إلى تحقيق الأمن،فالوحدة الوطنية والأمن وجهان لعملة واحدة.

على ذلك سنتناول في هذه الورقة المحاور الآتية:

المحور الأول:المشكلة الأمنية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣..

المحور الثاني:مشكلة الوحدة الوطنية في العراق..

المحور الثالث:سبل تحقيق الوحدة الوطنية والأمن الوطني...

المحور الأول:المشكلة الأمنية في العراق..

سنتناول في هذا المحور أولاً تعريف الأمن وبيان أهميته،ومن ثم نحاول-ثانياً-مناقشة المشكلة الأمنية في العراق منذ ٩-٤-٢٠٠٣ ولغاية الآن،من خلال تشخيص أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم تلك المشكلة.

أولاً- ماهية الأمن:

الأمن هو ضد الخوف،وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم في مواضع كثيرة من ذلك ما جاء في قوله تعالى:(...ولَيُبدلنّهم من بعد خوفهم أمناً...)[1]،وقوله تعالى:(..الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)[2]،

وعلى ذلك يعني الأمن ببساطة التحرر من كل أشكال الخوف،أو هو الشعور بالاطمئنان والسلامة،وبالتالي لا يتحقق الأمن للمجتمع الإنساني إلا حينما يشعر بغياب التهديد والضغط بشطريه المادي والنفسي.

ويعرف الأمن على أنه:(تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تُهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها،وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية)[3]،كما يعرف الأمن على أنه:(تأمين الدولة داخلياً ورفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة،توفر له استغلال أقصى فرص النهوض والتقدم والازدهار)[4]،و يرتبط الأمن -من وجهة نظر البعض - ببقاء الدولة موحدة ومستقلة وضمان أمن شعبها ووحدة أراضيه وتحقيق الرفاه الاقتصادي له مع المحافظة على مصالح الدولة في مناطق العالم المختلفة[5]،وهناك من يعرفه على أنه:قدرة المجتمع وإطاره النظامي(الدولة)على مواجهة كافة التهديدات

---

1 ـ القرآن الكريم:سورة النور ،الآية ٥٥.

2 ـ القرآن الكريم:سورة قريش،الآية٤.

3 ـ علي الدين هلال:الأمن والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ،مجلة المستقبل العربي،عدد١٩٧٩،٩،ص٩٨.

4 ـ عدلي حسن سعيد:الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه،القاهرة،١٩٧٧،ص١١.

5 ـ هيفاء أحمد محمد:الأمن الخليجي وأبعاد الدور الأميركي فيه، جامعة بغداد،مجلة دراسات دولية(ع٩)،نفس المصدر السابق،ص١٣١.

الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه،هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته[6].

ويستدل من هذه التعريفات على إن مفهوم الأمن يأخذ طابعاً شمولياً،داخلياً وخارجياً،سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً،إلا إن هناك من يشدد على المستوى الداخلي دون المستوى الخارجي،فقد أكد (مكنمارا)مثلاً على أهمية عامل التنمية ودور القانون والنظام في تحقيق الأمن[7]،كما إن (هنري كيسنجر)وزير الخارجية الأميركي الأسبق يرى أن الأمن هو:أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[8]،

ومن جانبنا نرى أن الأمن الخارجي للدولة وللمجتمع لايمكن بلوغهما من دون وجود بيئة داخلية آمنة ومتماسكة،لذا ينبغي العمل أولاً على ترسيخ الأمن الداخلي بكل الوسائل والسبل،وعلى ذلك تعد مهمة بناء الأمة وتحقيق الاندماج والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد من أهم وأبرز تلك السبل.

أما عن أهمية الأمن فلا مراء أنه يحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات،حتى أن القرآن الكريم كان قد قدم الخوف والحاجة إلى الأمن على الحاجات الأخرى بقوله تعالى:(ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات..)[9]،وقوله تعالى:(واذكروا إذ أنتم قليلٌ مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم ..)[10]،وجاء في الحديث الشريف عن الرسول (صلى الله عليه وآله):(لاخير في الوطن إلا مع الأمن والسرور)[11].

وكان الأمن وسيبقى أملاً منشوداً وغاية قصوى يسعى إليها الإنسان في حياته،ولما كان الإنسان قد واجه منذ وجوده حتى الآن تحديات ومشاكل كثيرة هددت هذا الوجود،ما يجعله يشعر دائماً بالخوف ويسعى دائماً نحو السلام والطمأنينة.

ويعد حق الأمن من أهم الحقوق التي يجب أن تتوفر للإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه،أيا كانت الأيديولوجية التي ينتهجها النظام السياسي السائد أوالتي يتبناها أفراده أنفسهم،وعلى ذلك فإن الأمن بالنسبة للفرد والمجتمع لم يعد مقتصراً على حقوقه التي تنص عليها الدساتير والقوانين التي يتم صياغتها وتشريعها

---

6 ـ سني محمد أمين:مفهوم الأمن،في ٢ـ٥ـ٢٠٠٨ على موقع http://snimedamine.maktoobblog.com

7 ـ د.خيري عبد الرزاق و:د:طه حميد حسن العنبكي:الأمن القومي العربي(إشكالية المفهوم)مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،مجلة دراسات دولية،العدد ٢٠٠٠،٩،ص٤٩ـ٥٠.

8 ـ سني محمد أمين:مصدر سابق.

9 ـ القرآن الكريم:سورة البقرة،الأية ١٥٥.

10 ـ القرآن الكريم:سورة الأنفال،الأية٢٦..

11 ـ بحار الأنوار:المجلسي،نقلاً عن:رضا عطية إبراهيم:المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة،سلسلة العلوم الاجتماعية،القاهرة،مكتبة الأسرة،٢٠٠٧،ص١٢١.

فحسب،بل ينبغي العمل على إيجاد الآليات والضمانات اللازمة لممارسة تلك الحقوق والتمتع بها،ومنها حق الحياة وحق العيش الكريم وصيانة العرض وحق العمل وحق التملك وحق التنعم بالحرية بكل أشكالها[١٢].

وانطلاقا من المفهوم الشمولي للأمن فإن له أبعاداً متعددة منها :أولا-البعد السياسي:وهو الذي يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي،ثانيا-البعد الاقتصادي:وهو الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات المجتمع وتحقيق الاكتفاء المعيشي والاستقرار الحياتي للمواطن والمجتمع وصولاً إلى توفير سبل التقدم والرفاهية لهم،ثالثا-البعد الاجتماعي:وهو الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يعزز لديهم الشعور بالانتماء للمجتمع والدولة والولاء لها[١٣]،وكل ذلك يعزز الشعور لديهم بأن لهم ركائز ثابتة في مجتمعهم تحفظ لهم وجودهم وكيانهم وتعلقهم بأرضهم ووطنهم،فالاستقرار في حياة الفرد والمجتمع عامل ضروري لحفظ توازنهم العاطفي والنفساني وبالتالي لتعلقهم بجذوره العائلية والثقافية والعقائدية.

وتتم صياغة الأمن على ضوء ركائز أساسية منها:إدراك التهديدات الداخلية والخارجية،ومن ثم رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها،والعمل على توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية من خلال بناء القوات المسلحة وقوات الشرطة القادرة فعلاً على التصدي لتلك التهديدات،فضلاً على إعداد سيناريوهات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها،وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء داخليا وخارجيا[١٤].

خلاصة القول أن غياب الأمن يعني غياب الاستقرار والعدل وبالتالي ينعدم النظام وتعم الفوضى ويستشري الفساد وتنتهك الحقوق والحرمات، وتتوقف الأعمال كلها وتتقطع الأرزاق،وتتعطل الحياة ويعم الفقر،لأن في ظل مثل هذا الوضع يسود الأشرار والقتلة والمجرمين وقطاع الطرق والجهلة والهمج الرعاع ويعيش المجتمع حينذاك فيما يمكن وصفه بشريعة الغاب،وكل ذلك ينعكس سلبا على الأوضاع الصحية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية للمجتمع والدولة معا،وما حصل في العراق في المدة الماضية خير دليل على ذلك.

ثانيا- مشكلة الأمن في العراق منذ ٩-٤-٢٠٠٣:

من نافلة القول إن مشكلة الأمن في العراق بدأت منذ اللحظة التي دخلت بها القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها إلى العراق في٩-٤-٢٠٠٣،إذ كان قيام تلك القوات بإسقاط النظام الحاكم بمثابة إلغاء للدولة ومحو مؤسساتها ما أفضى إلى خلق فراغ أمني تام في العراق،ما وفر بدوره فرص واسعة لدخول شبكات إجرامية مختلفة لممارسة أعمال السلب والنهب والحرق،ما أفضى إلى تدمير البنية التحتية للبلد على وجه

---

12 - رضا عطية إبراهيم:مصدر سابق،ص١٦٤ ومابعدها.
13 - د.زكريا حسين:الأمن القومي،في ٢-١١-٢٠٠٠على موقع إسلام أونلاين.
14 - المصدر نفسه.

الجملة وعلى مرأى ومسمع تلك القوات[١٥]،وأعقب هذه الصفحة الإجراءات والقرارات التي اتخذها ما كان يسمى بـــ(الحاكم المدني بول بريمر)،وعلى وجه الخصوص ما كان يتعلق بقرار حل الجيش والذي يعد أهم مؤسسة لحفظ الأمن،فضلا عما ترتب على هذا الأمر من استشراء ظاهرة البطالة التي أضحت بدورها عاملا أساسيا من العوامل التي كانت وما زالت تقوض الأمن في هذا البلد.

وبالمحصلة شهد العراق حالة من الفوضى والقتل والسلب والنهب،على الرغم من وجود أكبر قوة عسكرية في العالم في هذا البلد وهي الولايات المتحدة الأميركية،والتي كان عليها واجب الحفاظ على أمن هذا البلد ومنع المتسللين من الدخول إليه عبر حدوده التي أضحت سائبة،فضلا عما يجب عليها القيام به من دور في تقديم العون والمساعدة في إعادة بناءه وأعماره،ولكن الذي حصل إن هذا الوجود بحد ذاته كان السبب الأساس وراء سيادة هذا الوضع الأمني المتردي،بفعل تزايد نشاط التنظيمات والحركات المسلحة التي راح الكثير منها يستعمل أسلوب القوة والعنف تحت شعار المقاومة وإخراج تلك القوات المحتلة من هذا البلد،حتى أضحى العراق ساحة للصراعات ليس فقط بين القوات المحتلة ومن يقاومها بل أضحى العراق ساحة للصراع بين قوى ومخابرات دول كبرى وإقليمية،والأمّر والأدهى من ذلك سعت بعض تلك القوى – وعلى رأسها القوات الأميركية- إلى جر الشعب العراقي برمته لحلبة الصراع من خلال إشعال نار الفتنة الطائفية،وهو ماحصل في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧،على وجه التحديد،والتي راح ضحيتها مئات الألوف بين قتيل وجريح ومفقود،فضلا على التهجير القسري وتدمير المساكن والمساجد ودور العبادة وقطع الطرق ،وصاحب ذلك استمرار مسلسل العبوات الناسفة وصواريخ (الكاتيوشا والهاونات) والعمليات الانتحارية والسيارات المفخخة التي وصل عددها إلى أكثر من (٢٥) سيارة في الأسبوع في نهاية سنة ٢٠٠٦ وبداية سنة ٢٠٠٧- بحسب إحصائية وزارة الداخلية آنذاك-وزد على ذلك كله رسائل التهديد بالقتل والتهجير والخطف وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من انتهاء صفحة الاقتتال الطائفي في نهاية سنة ٢٠٠٧ و بداية سنة ٢٠٠٨،وذلك بفعل صحوة أبناء الشعب العراقي من العشائر التي انطلقت من محافظة الأنبار أولاً وامتدت إلى باقي المحافظات الساخنة وبإسناد ودعم من قبل الحكومة العراقية التي شرعت بدورها بتطبيق خطة فرض القانون في بغداد وفي المحافظات الساخنة التي شهدت سيطرة المليشيات والخارجين على القانون وتنظيمات القاعدة،وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الأمن إلا إن التحدي الأمني مازال قائما مع استمرار الهجمات الإرهابية التي وإن خفت حدتها من الناحية الكمية لكنها بدأت تأخذ طابعاً نوعياً كونها تركز على ضرب مؤسسات الدولة ومن فيها ومن حولها،كما أضحت خطط التنظيمات المسلحة تتغير بين الحين والآخر،والمشكلة الأمنية لاتعود إلى تنامي قدرات تلك التنظيمات من ناحية التخطيط والتنسيق فحسب،كما

15 .د.عبد الوهاب حميد رشيد:التحول الديمقراطي في العراق،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،٢٠٠٦،ص١٦٨.

أشار إلى ذلك الجنرال (ريموند أوديرنو)قائد القوات الأميركية في العراق[١٦]بل بفعل الأزمة السياسية التي يمر بها البلد حالياً والمتصلة بتأخر تشكيل الحكومة وعدم مباشرة مجلس النواب الجديد لمهامه،وهذا الأمر بدوره ألقى بضلاله على أداء القوات الأمنية التي هي في الأصل مازالت تعاني من نقص كبير من الإعداد والتدريب والتسليح على الرغم من وصول أعداد تلك القوات(جيش وشرطة)إلى أكثر من (٩٠٠)ألف – حسب إحصائيات وزارتي الداخلية والدفاع مؤخراً- ومما عقد المشكلة الأمنية إن الكثير من عناصر القوات الأمنية-بما في ذلك قياداتهم- لاتتحلى بالحرص على سلامة الوطن والمواطنين فضلاً على حالة التراخي التي أصابت الكثير منهم لاسيما في ظروف الأزمة السياسية الراهنة،كما يتهم البعض الأخر منهم بالتقصير وربما حتى التواطؤ مع التنظيمات المسلحة،وفيما يتصل بالنقاط الأمنية فإن معظم عناصرها المسجلين فيها لا يتواجدون إلا في بضعة أيام من الشهر أو قد لايتواجدون أصلاً،وذلك بفعل ظاهرة الفساد المالي والإداري المستشرية في معظم المؤسسات الأمنية،وبالتالي يكون العبء على قلة من المنتسبين ما يتسبب في بقاءهم ساعات طويلة في الواجب ما ينعكس حتماً على أدائهم.

وفضلاً على ماسبق هناك غياب واضح لدور القضاء وعدم اتخاذه أحكام القصاص العادل بحق المجرمين والقتلة والإرهابيين،وربما تبرئة قسم من هؤلاء،مع بقاء عدد كبير من الأبرياء داخل المعتقلات عدة شهور وأحياناً عدة سنين،وكل ذلك يدفعنا للقول بأن وجود واستمرار المشكلة الأمنية ينعكس حتماً على وحدة المجتمع العراقي سواء من خلال استمرار وجود التهديد بنسفها من جديد أو من خلال عدم توفر الأرضية المناسبة لترسيخها لاسيما مع غياب السياسة الحكومية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

المحور الثاني:مشكلة الوحدة الوطنية في العراق..

لامراء إن شعوب كل دول العالم تتألف من انتماءات متعددة ومتباينة،وهذه سنة الله في خلقه،فهو الذي خلق الناس على هذه الشاكلة لقوله تعالى:(ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لتعارفوا...)[١٧]،والشعب العراقي واحد من تلك الشعوب التي تعددت وتباينت فيه الانتماءات،فعلى صعيد الانتماءات القومية فيه العرب والأكراد والتركمان وغيرهم،وعلى صعيد الانتماءات الدينية فيه المسلمون والمسيحيون والصابئة وغيرهم،وهذه الانتماءات تتفرع إلى انتماءات أخرى،فهناك الانتماءات العشائرية والمذهبية وأضيفت لهذه الانتماءات،الانتماءات الحزبية والأيديولوجية التي أخذت بعضها طابعاً عرقياً أو مذهبياً،

إن وجود هذه الانتماءات المتعددة في المجتمع الواحد والتي يتبعها تباين في الأفكار والتوجهات والمصالح لايعد مشكلة بحد ذاته،لابل إن الاعتزاز بهذه الانتماءات يعد من الحقوق المشروعة لكل إنسان وجماعة

16 ـ أسيوشييتد برس في ٢٧-١-٢٠١٠.
17 ـ القرآن الكريم:سورة الحجرات،الآية١٣.

،ولكن المشكلة تحصل حينما تسود في المجتمع الواحد حالة الجهل والتخلف وغياب الوعي الثقافي الذي يفضي حتماً إلى حالة التعصب والكراهية والتخندق الذي يصل إلى حد الاقتتال في أية فرصة احتكاك.

ولا يختلف اثنان حول طبيعة المجتمع العراقي الذي طالما شكل نسيجاً متداخلاً من كل هذه الانتماءات التي كانت السمة الأساسية لها التعايش والانسجام على مدى التاريخ،ولكن طالما حاولت قوى كثيرة معادية لهذا الشعب وطامعة بمقدراته وثرواته تمزيق هذا النسيج استناداً على مبدأ(فرق تسد)،ومع أن بعضها نجحت في بلوغ غايتها تلك ولمدة زمنية معينة،ولكن سرعان مايعود أبناء هذا الشعب إلى حالة التعايش والاندماج والوقوف صفاً واحداً لاسيما في أوقات تصاعد حالات التهديد والأخطار الخارجية،وشواهد التاريخ على ذلك كثيرة،

وتبقى الحقيقة التي لامفر منها في هذا الصدد هي إن هذا الشعب كان ومازال يواجه تحديات جمة تقف وراءها قوى عدة ،حاولت تمزيق نسيجه وتقطيع أوصاله بغية النيل من وحدته الوطنية،ومما زاد مشكلة الوحدة الوطنية في العراق تعقيداً،هو أن السياسات الحكومية المتبعة في هذا البلد على مدى التاريخ لم تكن قائمة على أساس وضع خطط وبرامج مدروسة تصب في ترسيخ هذه الوحدة على غرار ماتم تحقيقه في بلدان العالم التي واجهت بدورها مثل هذه المشكلة،وتمكنت من تجاوزها من خلال العمل بوسائل شتى على تحقيق اندماج المجتمع وتكامله،وعلى ذلك ظلت الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي هشة وتزداد هشاشة مع تدني مستوى الوعي الثقافي الذي يساعد على تغليب الولاءات الضيقة لهذه الانتماءات الفرعية على حساب الولاء للوطن،ومن ذلك على سبيل المثال أن المواطن العراقي ترتفع لديه نزعة الولاء للطائفة والعشيرة مع تراجع دور الدولة وضعفها وعدم قدرتها على بسط نفوذها وفرض سيطرتها الكاملة على شعبها داخل حدود إقليمها،ومن ذلك مايحصل في ظروف اللاستقرار السياسي وتدني المستوى المعيشي وتفاقم المشكلات الاقتصادية،فالولاء للعشيرة والطائفة ينشأ عليه الفرد منذ طفولته ويتشرب بقيمها وطقوسها ليصل ولاءه لها إلى درجة العقيدة الدينية المطلقة[18]،ومن هنا غلبت تلك الولاءات الفرعية على الولاء للمجتمع والدولة على وجه الجملة،ويتسع حجم تلك الظاهرة مع تزايد حجم التحديات والمشاكل الداخلية منها والخارجية.

وبعد سقوط النظام السياسي في ٩-٤-٢٠٠٣ أثر دخول قوات الاحتلال الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية،شرعت الأخيرة عبر حاكمها المدني(بول بريمر)في فرض المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية التي أضحت السمة الأساسية من سمات العملية السياسية في العراق تحت ذريعة إشراك ممثلي كل أطياف الشعب العراقي في السلطة ،ولكن المشكلة إن هذه الظاهرة عمقت الولاءات والانتماءات الفرعية على حساب الولاء للوطن،وبالمقابل لم يشعر الجميع بضمان حقوقهم كما إن هذه الظاهرة عمقت أزمة الثقة بين كل

18 ـ علي الوردي:لمحات من تاريخ العراق الحديث،نقلاً عن:د.عبد الوهاب حميد رشيد:مصدر سابق،ص٢٥٤.

الأطراف الممثلة لهذه الأطياف،وبالتالي قوضت هذه الظاهرة وحدة العراق الوطنية أكثر من إسهامها في تعزيزها.

وبذات الوقت راحت كل القوى المعادية للشعب العراقي تسخر كل طاقاتها لتغذية النزعة الطائفية على وجه الخصوص،وذلك بغية إشعال نار الفتنة بين أبناء هذا البلد ،ولكنها فشلت في تحقيق تلك الغاية حتى بداية سنة ٢٠٠٦ وذلك بفعل تماسك وتداخل هذا الشعب وصموده أمام كل تلك المحاولات،ولكن الشرارة التي أشعلت نار الفتنة وتسببت في نشوب الحرب الطائفية جاءت أثر عملية تفجير مقامي الإمامين العسكريّين في ٢٢ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٦،وعلى ذلك سيطرت على معظم شوارع بغداد ومحافظات عراقية عدة المليشيات والتنظيمات المسلحة الخارجة عن القانون،ما أفضى إلى انجرار عدد كبير من أبناء الشعب العراقي لاسيما من الشباب والعاطلين عن العمل على وجه الخصوص،إلى حلبة الصراع التي شهدت مقتل مئات الألوف من العراقيين وعلى الهوية،وتفجير عدد كبير من المساكن والمساجد،فضلاً على تهجير عدد كبير من العائلات داخل وخارج البلد،إذ قدرت منظمة الهجرة العالمية عدد المهجرين داخل العراق بـــ(٢,١)مليون عراقي ،ويقدر عدد المهجرين في الخارج نحو(٤)ملايين شخص،ومن ثم وأضحت مدن عراقية كثيرة مغلقة لحساب طائفة بذاتها،وفي أحيان كثيرة كانت ذات المدينة منقسمة إلى قسمين أو أقسام عدة كل قسم تسيطر عليه مليشيات طائفة معينة،وكل ذلك جرى بفعل غياب الدولة ومؤسساتها الأمنية لابل أن الأخير أضحت بدورها جزء من التخندق الطائفي بل وتم تسخير معظم مقدراتها لتنفيذ عمليات القتل والخطف وما إلى ذلك.

وأستمر الحال على هذا المنوال أكثر من عامين(٢٠٠٦ و٢٠٠٧) وبالمحصلة كادت وحدة الشعب العراقي بل ووحدة والبلد تتمزق لولا الصحوة التي حركت ضمائر أبناء العشائر من هذا الشعب– في محافظة الأنبار على وجه الخصوص– وبإسناد ودعم من الحكومة التي شرعت في تطبيق خطة فرض القانون التي شملت عدد من محافظات العراق ومنها العاصمة بغداد،وكل ذلك أسهم بلا أدنى شك في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي،بعد القضاء على معظم الخارجين على القانون،وتقليص نشاطات المسلحين إلى حد كبير،وعلى ذلك عاد الأمن إلى مدن عراقية كثيرة كانت قد تحولت إلى مدن أشباح غابت عنها الحياة بالمطلق لأنها كانت تحت سيطرة المسلحين،وعلى ذلك كانت تلك المدن تعد ساقطة عسكرياً.

ولكن على الرغم من إن انتهاء تلك الصفحة السوداء من تاريخ العراق قد أفضى إلى عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي بشكل كبير،وبدأت الحياة تبعث من جديد إلى معظم أنحاء البلد وعادت العائلات المهجرة من الداخل والخارج إلى منازلها،لاسيما بعد تصالح أبناء الكثير من المناطق والأحياء والعشائر فيما بينهم ،إلا إن ذلك لايعني تسوية كل المشكلات والعودة إلى وحدة الصف بشكل نهائي،ما يدفعنا للقول بأن الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي مازالت تتسم بالهشاشة وقد تتعرض في أية لحظة للخطر ،وذلك بفعل ماخلفته تلك المرحلة من تبعات تجسدت في تغذية الأحقاد والكراهية فضلاً على الرغبة في الانتقام والثأر لدى الكثير من الناس

الذين فقدوا أبناءهم دون وجه حق،وكل ذلك أفضى إلى غياب عامل الثقة بين أبناء الشعب الواحد الأمر الذي مازال ينذر بوجود مخاطر تهدد بإمكانية إعادة الفتنة الطائفية لاسيما مع استمرار محاولات أطراف دولية وإقليمية وحتى محلية للدفع بهذا الاتجاه بكل الوسائل.

المحور الثالث:سبل تحقيق الوحدة الوطنية والأمن للمجتمع العراقي..

لامراء بشكل تعزيز وترسيخ وحدة المجتمع العراقي الوطنية بمثابة السبيل الأفضل والأنجع لبناء الأمن المطلق والدائم لهذا المجتمع،لأن هذا الأمر سيكون بمثابة الحصن الحصين الذي يغلق كل الثغرات أمام كل القوى المعادية لهذا الشعب والرامية ليس فقط إلى تقسيم هذا البلد بل وتمزيق شعبه وتقطيع أوصاله والسيطرة على مقدراته،كما أن ترسيخ الأمن وتحقيق الاستقرار واستكمال السيادة الوطنية بعد خروج القوات المحتلة سيسهم حتماً في تهيئة الأجواء المناسبة لتنفيذ خطط واستراتيجيات حكومية قادرة على احتواء كل أبناء الشعب على اختلاف انتماءاته وتوجهاته في إطار الولاء للعراق.

وعلى ذلك فلا أمن في ظل مجتمع مفكك تتجاذبه الأحقاد والنزعات الطائفية والقومية،وبالمقابل لايمكن أن ينعم المجتمع بالتعايش والوحدة والاندماج من دون بيئة آمنة يطمئن فيها الجميع ليس على أرواحهم بل وعلى ممتلكاتهم وكل حقوقهم،فما هي السبل اللازمة لبلوغ هاتين الغايتين معاً؟

فيما يخص الوحدة الوطنية ومع إنها تستمد أصولها من التاريخ والجغرافيا والثقافة والعادات والتقاليد والقيم واللغة والعلاقات العائلية،إلا إن هذه الأمور ينبغي أن تتأسس على الرغبة في العيش المشترك بين أبناء المجتمع الواحد،وهذه الرغبة تتولد من الشعور بوجود مصلحة مشتركة،وعلى هذا الأساس تزداد عملية اندماج وتكامل الجماعات الوطنية قوة ومنعة،وتبقى الوحدة الوطنية محصنة حينما ترى تلك الجماعات أن وجودها يحقق مصالحها على نحو أبعد من خروجها[19]،ولتحقيق الوحدة الوطنية في العراق ومن ثم ترسيخها ينبغي العمل على ما يأتي:

١- العمل على وضع عقد اجتماعي بين مختلف الجماعات ومن كل أطياف الشعب العراقي يقوم على أساس تفعيل وترسيخ المصالحة الوطنية من منطلق الإيمان بأنها ليست قضية أفراد أو طوائف أو أحزاب مختلفة ومتصارعة ومتناحرة،بل هي قضية احتكام الجميع للقانون والشرع والشرعية والدفاع الحر والحار عنها من أجل تنفيذها دون قيد أو شرط،وبالمقابل تفترض المصالحة الوطنية ضرورة العمل على نبذ فكرة المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية،والعمل على إرساء أسس عقلانية للمجتمع والدولة والسلام الوطني،كما تفترض حقيقة المصالحة الوطنية بلوغ الجميع حقيقة الوطنية والتي ينبغي أن يكون الانتماء لها والعمل من أجلها معيار الحق والحقيقة في كل شيء،كما تفترض المصالحة الوطنية إدراك واقعية الشروط الفعلية لوحدة المجتمع

19 ـ د.عبد الوهاب حميد رشيد:مصدر سابق،ص١٧١-١٧٢.

والدولة،ويستدعي ذلك تجسيد الإجماع الوطني العام على المبادئ الكبرى الخاصة بإقامة دولة القانون والمؤسسات الشرعية،والعمل بالدستور الدائم(المعدل باتفاق الجميع)فضلا على ضرورة العمل على بناء المجتمع المدني لأنه عماد التوازن الاجتماعي[٢٠].

٢- ينبغي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المحلية والدولية أن تعمل على نشر قيم التعاون والتكافل الاجتماعي ومساعدة كل العائلات المتضررة في مناطق العراق المختلفة من جراء الحروب وأعمال العنف المتكررة،وبما يعمق الوعي الاجتماعي ويعزز قيم المحبة بين أبناء المجتمع العراقي الواحد[٢١].

٣- ينبغي على الحكومة المركزية والحكومات المحلية – مجالس المحافظات المنتخبة -العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي لكل أبناء الشعب العراقي وفي مختلف المناطق وبشكل عادل من دون تمييز،وأن تكون لجميع العراقيين حقوقاً متساوية أمام قوانين منصفة وعادلة وقابلة للتطبيق.

٤- العمل على رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطن العراقي من خلال وضع خطط وبرامج يجري تنفيذها من قبل كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي ينتشل المواطن العراقي من حالة التخلف السياسي ويرتقي به إلى مستوى المثقف سياسياً المتسلح بثقافة الحوار وقبول الآخر والمؤمن بقدرته على ممارسة حقه في المشاركة السياسية الفعالة في بناء مؤسسات الدولة المركزية والمحلية من دون إقصاء أو تهميش لأية فئة أو طائفة أو قومية مهما صغر حجمها.

٥- وضع خطط للتنشئة الاجتماعية-السياسية تتولى مهمة تنفيذها على وجه الخصوص كل من وزارتي التربية والتعليم العالي وبإسناد من قبل مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمرجعيات الدينية،تصب في ترسيخ قيم التعاون والتعايش والتسامح والحوار المتمدن وقبول الآخر واحترام أفكاره ومعتقداته وتوجهاته،بما يسهم على المدى البعيد في ترسيخ المواطنة الحقة وتعزيز روح الولاء للعراق وتغليبه على كل الولاءات الفرعية،فالدول تعد متقدمة سياسياً إذا كانت الروح الوطنية الوحدوية قوية فيها[٢٢].

٦- ضرورة بلورة رؤية عملية مشتركة بين القائمين على إدارة مؤسسات الدولة ،المركزية والمحلية على حد سواء،وكل مؤسسات المجتمع الأهلي والمرجعيات الدينية،تكون قادرة على مواجهة النزعة

---

[20] - د.عبد الوهاب حميد رشيد:مصدر سابق،ص٣٠٣-٣٠٤.

[21] - نفس المصدر،ص١٧١-١٧٢.

[22] - د.رياض عزيز هادي:المشكلات السياسية في العالم الثالث،مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ط٢،١٩٨٩،ص٤٠٨.

الطائفية كما هي من أجل تلافي إشكالياتها المقبلة،وبالتالي إيجاد الحلول الناجعة لها،من خلال العمل على تذليل بل وإلغاء كل مخلفاتها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية .

٧- ضرورة بناء منظومة اجتماعية سياسية حقوقية للدولة تقوم على أساس إقامة رؤية وطنية عراقية مشتركة،رؤية تذلل فيها الأبعاد الطائفية والعرقية والدينية الضيقة مع الإبقاء على هذه المقومات الخاصة بوصفها مكونات مهمة للثراء الثقافي للعراق ككل،وهذه الرؤية ينبغي أن تتأسس على مفهوم الوحدة السياسية والثقافية للعراق،وهذا المفهوم هو المفهوم الوحيد القادر على بناء منظومة متجانسة عبر إرساء أسس الوحدة الاجتماعية لمختلف القوميات والطوائف،أي وحدة مبنية على حقوق المواطنة والعدالة أمام القانون،وهذا هو الإطار الذي يوفر الشروط الضرورية لتحقيق وحدة المجتمع والدولة،وبما يعطي لها أهمية وفاعلية سياسية آنية ومستقبلية أيضا،انطلاقاً من إن غايتها هي تفعيل التكامل الداخلي من أجل تجاوز الخلل البنيوي القائم في تاريخ وآلية السلطة والدولة والمجتمع فيه [٢٣].

٨- ضرورة العمل بجدية ومن كل الأطراف المعنية بالشأن العراقي على بناء مقومات الحياة الديمقراطية الحقيقية في البلد والتي ينبغي أن تقوم بالدرجة الأساس على ضرورة التحرر من قواعد اللعبة السياسية وآليات طموحها النفعي الضيق ،كما نراه حالياً عند معظم الأحزاب والكتل السياسية العراقية الفاعلة في الساحة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها العرقية والطائفية[٢٤]،ومن تلك المقومات بناء تقاليد ديمقراطية راسخة ترتكز على ثقافة المشاركة والحوار والقبول بالحلول الوسط والتداول السلمي على السلطة وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة،والتخلي عن التخندق والتعصب والتآمر.

وبكل تأكيد تعزز تلك السبل وحدة المجتمع العراقي على اختلاف أطيافه،والمهم أن هذا الأمر سيصب بالمحصلة في توفير أرضية مناسبة لبناء بيئة آمنة مستدامة،ولكن هذا لايعني أن تحقيق الأمن يتطلب الانتظار حتى تترسخ الوحدة الوطنية في العراق والتي قد تستغرق وقتاً ليس بالقصير لحين تنفيذ الخطط والبرامج المرسومة،لذا ينبغي العمل – وبشكل متزامن مع تلك المساعي –على إيجاد أفضل السبل لمواجهة المشكلة الأمنية في العراقية ومن تلك السبل ما يأتي:

١- ينبغي أولاً إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة بكل صنوفها من خلال وضع خطط وبرامج لتدريبها وتسليحها وإعدادها وفق عقيد عسكرية مدروسة وعلى أسس وطنية،والأهم من ذلك إدخال عناصرها في دورات تدريبية،عسكرية وتثقيفية، داخل وخارج القطر خاصة برفع مستوى

---

23 - ميثم الجنابي:العراق ورهان المستقبل،بغداد،مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون،ط٢٩٠،٢٠٠٦،١-٢٩١.

24 - نفس المصدر السابق،ص٢٩٣.

معنوياتها وغرس روح المحبة والولاء للوطن والدفاع عنه إلى حد الاستماتة،وبالمقابل التحلي بالصبر والخلق الرفيع ومراعاة احترام حقوق الإنسان.

٢- ينبغي العمل على بناء القيادة العامة للقوات المسلحة بناءً يعتمد أسلوب القيادة الجماعية من خلال إشراك كل الوزارات الأمنية ومن قياداتها التي تتسم بالخبرة والمهنية في تنظيم وتنفيذ خططها العسكرية على أن تعتمد في المحصلة النهاية وحدة القرار والخطاب الأمني وتجنب تعدديته عكس ما هو حاصل حالياً.

٣- العمل على ضبط الحدود العراقية،برياً وجوياً،مع كل دول الجوار- وبالتنسيق مع كل هذه الدول ومن خلال تفعيل مقررات مؤتمرات دول الجوار التي كان آخرها قد انعقد في البحرين يومي ٢٢-٢٣ من شهر أيلول الحالي-وذلك من خلال استعمال تقنية حديثة مع الاعتماد على عناصر أمنية كفوءة ونزيهة في المعابر الحدود الرسمية،فضلاً على ضرورة زيادة عدد نقاط حراسة الحدود مع فرض تغطية جوية،وذلك بغية منع المتسللين القادمين من الخارج والذين مازالوا يشكلون الخطر الأكبر على أمن البلد.

٤- العمل على بناء جهاز استخباراتي يرتبط مباشرة بالقيادة العامة للقوات المسلحة ويتشكل من عناصر ذات خبرة وكفاءة تؤهلها للتعامل مع المنظومة المعلوماتية وبوسائط مختلفة بشرية وتقنية.

٥- العمل بمبدأ الثواب والعقاب مع عناصر القوات الأمنية من خلال محاسبة المقصرين والمتعاونين مع القوى المعادية للشعب العراقي،مع مكافئة المتميزين مادياً ومعنوياً،فضلاً على ضرورة الاعتماد على عناصر مدنية في الحصول على المعلومات الأمنية مع مكافئتها مادياً والأهم من ذلك توفير الضمانات اللازمة لحمايتها.

٦- ضرورة وضع خطة جديدة للخدمة العسكرية الإلزامية تستوعب كل الشباب في معسكرات ذات مواصفات خاصة،تكون بمثابة نوادي رياضية،يتم فيها تدريبهم عسكرياً ومن ثم إجراء مسابقات رياضية بين معسكر وآخر،فضلاً على ضرورة إعطائهم دروس في الثقافة السياسية والقانونية تغرس في نفوسهم قيم التعايش والتسامح وحب الوطن والدفاع عنه واحترام القانون والنظام وما إلى ذلك.

خاتمة :لامراء يعد الأمن والوحدة الوطنية بمثابة وجهين لعملة واحدة،فلا أمن بلا وحدة وطنية والعكس صحيح،وتجربة العراق في السنوات القريبة الماضية خير شاهد على هذه المعادلة،لذا ينبغي على كل المعنيين بالشأن العراقي العمل على كل ما يمكن أن يفضي إلى ترسيخ الأمن والاستقرار والاستقلال في هذا البلد بما يفضي إلى إشاعة أجواء السلام الدائم والمطلق للشعب العراقي بكل أطيافه،كما ينبغي أن تتزامن تلك المساعي مع العمل على ترسيخ وحدة المجتمع العراقي الذي كان ومازال يتعرض لتحديات جمة تحاول تمزيقه وتفتيته بغية السيطرة على مقدراته ومنعه من استعادة مكانته ودوره بين الأمم والشعوب،وهو دور ريادي وقيادي عربيا وإقليميا،كما أنه مؤثر بشكل فاعل على صعيد الساحة الدولية وذلك بفعل ما يمتلكه من قدرات مادية وخبرات وعقول بشرية.